

تداعيات كورونا تعرق العودة المدرسية في الجزائر

حصيلة الفصلين المذكورين فقط في امتحان شهادة البكالوريا. وسبق لمسؤولين في وزارة التربية وشركاء اجتماعيين أن اتفقوا على بدء الدخول المدرسي في الرابع من أكتوبر القادم، وفق بروتوكول صحي، لكن تصريح رئيس الوزراء يفتح المجال أمام تأجيل الموعد إلى تاريخ لاحق، مما سيؤدي إلى حجم القلق لدى العائلات الجزائرية، خاصة في ظل الشكوك في قدرات الحكومة على الوفاء بالتزامها بشأن البروتوكول الصحي، كما هو الشأن بالنسبة لتخفيف عدد التلاميذ في الفصل الواحد، بسبب الاحتفاظ الكبير الناجم عن عجز في المرافق الدراسية.

وزارة التربية الجزائرية تؤجل امتحاني شهادة التعليم المتوسط والبكالوريا لتفادي أي انزلاق صحي

وكان الموسم الدراسي قد توقف بالجزائر في 12 مارس الماضي، بقرار من السلطات العليا للبلاد نتيجة انتشار وباء كورونا، وهو الإجراء الذي طال أغلبية القطاعات الحكومية والخاصة، ولم تتم العودة التدريجية والانتقائية إلا خلال الأسابيع الأخيرة، بينما لا يزال قطاع النقل العمومي بين المحافظات وحركة الطيران مشلولين، والحدود مغلقة، الأمر الذي أثر على العودة العادية للحياة، كما أثر على مداخل الخزينة العمومية بشكل كبير.

وسعى اجتماع الثلاثية (الحكومة، أرباب العمل والشريك الاجتماعي) المنعقد في شهر أغسطس المنقضي، إلى تحقيق إجماع على هدنة اجتماعية من أجل مواجهة الإكراهات التي تواجهها الحكومة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الاحتجاجات ما فتئت تتجدد للتزيد بتقصير السلطة والمؤسسات في التكفل بالمشاكل المعيشية للمواطنين، وكان آخرها احتجاج متقاعدي ومعطوبي الجيش الذي دام ثلاثة أيام شملت فيها الحركة داخل العاصمة والمحافظات المجاورة لها. ولا يستبعد أن يلجأ الرئيس عبد المجيد تبون إلى تعديل جديد في حكومته خلال الأيام القادمة، بغية استبعاد الوزراء الذين لم يحققوا الوئمة المطلوبة في قطاعاتهم، وامتصاص غضب الشارع المتنامي، كما لم تتوان السلطة في تبرير فشلها بما أسمته "مؤامرة خلايا النظام السابق".

صابر بليدي
الجزائر - تواجه الحكومة الجزائرية صعوبات جملة خلال هذه الأسابيع، بسبب معوقات الدخول الاجتماعي التي تعرق العودة العادية إلى مواقع العمل والدراسة والوضع العادي بشكل عام، نظرا لتداعيات الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا على المقدرات الاقتصادية والمالية للبلاد، فضلا عن الانتقادات السياسية التي تلاحقها من طرف المعارضة الراديكالية والشارع الذي يتوعد بالعودة إلى الاحتجاجات الميدانية.

وصرح رئيس الوزراء الجزائري، عبدالعزيز جراد، من مدينة البلدية بجنوب العاصمة، خلال إشرافه الرمزي على انطلاق امتحانات شهادة التعليم المتوسط، بأن الحكومة لم تحدد بعد تاريخ الدخول المدرسي وهو ما يترجم ارتباك الحكومة في التعاطي مع الدخول الاجتماعي جراء المخاوف من وباء كورونا.

وسجلت الجزائر خلال الأسابيع الأخيرة تراجعا مطردا لحالات الإصابة بالوباء وعدد الوفيات الناجمة عنه، بحسب إحصائيات اللجنة العلمية المختصة، حيث نزلت الأرقام إلى ما دون الـ300 إصابة يوميا، بعدما ناهزت الـ700 حالة خلال الفترة الماضية.

وقال جراد في تصريح لوسائل إعلام محلية، الإثنين، "بالنسبة للدخول المدرسي، لم يتم تحديده بعد، وسيكون وفق معطيات الوضع الصحية في البلاد، لأننا لا نريد المغامرة بأبنائنا، وإن الدخول الاجتماعي الحالي يأتي في ظروف عالمية استثنائية وسنعمل على تنظيم العملية".

وأضاف "الأمر تحسنت على مستوى الوطن، تبقى بعض الأرقام التي تسجل على مستوى المحافظة، لكن هناك تطورا كبيرا بفضل توعية المواطنين والوعي الجماعي والتضامن القوي على مستوى كل الوطن مع محافظة البلدية في البداية، وكذلك بفضل العمل القيم للسلطات العمومية استطعنا تدرجيا التحكم في الوضع".

وكانت وزارة التربية الجزائرية قد قررت تأجيل امتحاني شهادة التعليم المتوسط والبكالوريا إلى غاية شهر سبتمبر الجاري، لتفادي أي انزلاق صحي حسب الأجنحة العادية، كما طبقت إجراءات استثنائية لفائدة تلاميذ المدارس، حيث تم الاعتماد على الانتقال الآلي إلى الصفوف العليا بناء على المعدلين المحققين في الفصلين الأول والثاني، وتنظيم دورة الشهادة اختياريًا كفرصة ثانية للتلاميذ الذين لم يحققوا معدل الانتقال، كما سيتم الاعتماد على

التوتر السياسي يوقظ الخلايا الإرهابية النائمة في تونس

الأمن التونسي يعتقل خلية متمرسة في عمليات التسميم والطعن والتفخيخ



مشهد متكرر

سيختار استهداف هدف محدد تنتج عنه خسائر بشرية كبرى وتكون له تداعيات كبرى (سياسية واقتصادية...) كما كان الحال في عملية بارنو ونزل الإمبريال في سوسة وتفجير حافلة الأمن الرئاسي، وهي العمليات التي تبنتها تنظيمات معينة من التنظيمات الإرهابية، على عكس هذه العملية التي لم يبتأها أي تنظيم إرهابي لحد الآن (كما كان الأمر للعمليات الإرهابية التي حدثت بداية هذه السنة بالقرب من الطريق المؤدية لسفارة الولايات المتحدة واستهدفت أعوان الأمن المتواجدين)".

واعتقد المحلل السياسي "أن العملية كانت فريدة قامت بها مجموعة (محبطة، بائسة) تربطها علاقة قرابة مؤمنة بالفكر التكفيري التدميري... لا نعتقد أن وعيها وإدراكها السياسي يرتقي لفهم خصوصية الوضع السياسية التي تمر بها البلاد وأنها على معرفة بتاريخ تأسيس الحرس الوطني... نعتقد أن تقلص النشاط الإرهابي التدميري هو نتيجة عدة عوامل في مقدمتها النجاحات الأمنية في تدمير بنية التنظيمات السلفية التكفيرية الإرهابية في تونس". وتقتصر العمليات الإرهابية التي تستهدف قوات الحرس أو الشرطة أو الجيش أو مدنيين، بتاريخ مهمة وذات رمزية على غرار عملية استشهاد محمد إبراهيم التي جرت يوم 25 يوليو ذكرى إعلان الجمهورية.

وأضاف الشيخاوي في تصريح "العرب"، "المجموعات الإرهابية تستغل المشهد الضبابي وتشتت القوات الأمنية في فترات الحملات الانتخابية، تشكل الحكومات والجلسات البرلمانية، وهي تقوم بعمليات لتثنت وجوبها بهدف تهريب المدنيين وإرباك نسق الحياة". وانتقد المحلل السياسي وجود بعض الشخصيات السياسية من محاميين وغيرهم تحت قبة البرلمان يدافعون عن مرتكبي جرائم الإرهاب بما يمل حاضنة سياسية له، وقال "طالبون بحسن المعاملة واحترام حقوق الإنسان وهو ما يجعل لهذه المجموعات صدى اجتماعي يمجس الإرهاب خصوصا في وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت". ويرى مراقبون أن العمليات الإرهابية عموما تستهدف المسار الديمقراطي للبلاد لإرباك عمل الحكومة الجديدة منذ بداية عملها.

وقال المحلل السياسي عبداللطيف الحناشي في تدوينة نشرها على صفحته بـ"فيسبوك" "إذا كانت العملية الإرهابية باكوود تستهدف ضرب التجربة الديمقراطية التونسية وإرباك الحكومة الجديدة مع اختيار التوقيت بدقة (الذكرى الـ64 لتأسيس الحرس الوطني) كتابة بإنجازات هذا الجهاز في التصدي للإرهابيين، فمن المفروض أن يكون وراء هذه العملية الإرهابية تنظيم محكم يفكر وينفذ، وبالتأكيد أنه

والاجتماعية، أهمل نوعا ما الحديث عن الجهود الأمنية وهو ما لمسناه حتى في تصريح رئيس الحكومة الجديد الذي تطرق إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في برنامج حكومته ولم يتحدث كثيرا عن المنظومة الأمنية ومقاربات مكافحة الإرهاب". وأضاف بن نصر في تصريح "أن التجاذبات السياسية ساهمت بشكل كبير في عودة العمليات الإرهابية، وبعد 48 ساعة فقط من تسلم المشيخي لمهامه على رأس الحكومة جاءت عملية سوسة الإرهابية".

وأشار مختار بن نصر إلى أن جائحة كورونا ساهمت في سهولة تنقل العناصر الإرهابية الذين استغلوا ارتداء الكمامات وقاموا بعدة عمليات في الثلاثة أشهر الأخيرة. ويبدو أن هناك ارتباطا وثيقا بين تطورات المشهد السياسي واشتغال "ماكينة" الإرهاب، حيث أثبتت الوقائع أن جل العمليات الإرهابية تستغل حالة التوتر والشغور السياسي في السلطة. وتزامنت عملية سوسة مع الذكرى الـ64 لانبعاث سلك الحرس الوطني في استهداف إرهابي لمفهوم الدول المدنية. واعتبر المحلل السياسي سرحان الشيخاوي أنه منذ 2011 إلى الآن اقترنت أغلب العمليات الإرهابية بأحداث سياسية، وهو ما يدل على وجود علاقة عضوية بين المفهومين.

أمات العملية الإرهابية التي جرت الأحد بمحافظة سوسة بالساحل التونسي والتي أسفرت عن مقتل شرطي، اللثام عن وجود خلايا نائمة توجه تحركاتها وأهدافها حسب المستجدات الواقعة في البلاد وفي مقدمتها التجاذبات السياسية التي أفرزت مشهدا متوترا وضبابيا.

خالد هادي

تونس - يطرح كشف الحرس الوطني التونسي عن خلية إرهابية متمرسة في عمليات التسميم والطعن والتفخيخ وصنع المتفجرات عن بعد، أساليب نشاط الخلايا الإرهابية النائمة وكيفية استفادتها من الأزمات السياسية والصراعات الحزبية القائمة في البلاد، لتستمر بعملها بعيدا عن الأضواء، وتعيد ترتيب البيت بعد الضربات التي وجهت لها في السابق.

وأكد العميد حسام الدين الجبالي المتحدث باسم الإدارة العامة للحرس الوطني في تصريح لإذاعة محلية، الإثنين أن إدارة مكافحة الإرهاب قامت بإيقاف عدد من الأشخاص والكشف عن خلايا متمرسة في عمليات التسميم والطعن وتلقف دروسا في التفخيخ وصنع المتفجرات عن بعد.

ويقدر عدد الخلايا الإرهابية في تونس بأكثر من 180 خلية منتشرة في كامل أنحاء البلاد. وتضم كل خلية ما بين 3 و7 أشخاص وتكونت بعد أن استقطبت شبابا ينحدرون من فئات اجتماعية هشة.



مختار بن نصر

بعد 48 ساعة من عمل الحكومة جلت عملية سوسة الإرهابية

وتصدر تونس قائمة البلدان المصدرة للإرهابيين حيث يبلغ عدد التونسيين المقاتلين في صفوف تنظيم داعش ما بين 6 و10 آلاف شخص يتولى العشرات منهم مراكز قيادية.

وتستغل الجماعات الإرهابية تداعيات الأزمات السياسية من صراعات ومناكفات حزبية لتواصل نشاطها بعيدا عن الأضواء وتعيد ترتيب الأوراق من جديد بعد الضربات التي وجهت لها في السابق.

وأفاد مختار بن نصر الرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب "أن التركيز على الأزمة السياسية ومن ورائها هشاشة الأوضاع الاقتصادية

خلافات الأغلبية البرلمانية بالمغرب تجرد قانون الإثراء غير المشروع

محمد ماموني العلوي

التأجيل لقيت رفضا من قبل فريق العدالة والتنمية والفريق الاستقلالي والمجموعة النيابية لحزب التقدم والاشتراكية. واحتفظ الفريق الاستقلالي والمجموعة النيابية لحزب التقدم والاشتراكية بالتعدلات التي سبق أن تقدم بها، قبل أن يتم فتح أجل جديد لوضع التعديلات بسبب خلافات داخل الأغلبية البرلمانية.



رشيد لزرق

البعض من السياسيين
تدرب على الفساد
المقنع واكتسب الممارسة

وأوردت النائبة عن حزب الأصالة والمعاصرة ابتسام العزوي، بأنها إحدى المواد التي تعرف نقاشا وجدلا كبيرين بين مكونات المجلس، مبرزة أنه "يجب إحداث القطيعة اللازمة مع الفساد والإثراء غير المشروع".

ويرى مشرعون داخل البرلمان أن تعطيل الحسم في مادة تجريم الإثراء غير المشروع، سيعرقل المساعي الدؤوبة للدولة في محاربة الفساد وأخلاق الحياة العامة، مشددين على حرص النواب والسياسيين على تحقيق الغايات والأهداف من وراء التجريم في إطار احترام القانون.

القانون الجنائي، التي جاءت بها الحكومة السابقة لكونها تمس بمصالح عدد من قياديينها، ما جعل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان تمر بحالة انسداد غير مسبوقة في ما يتعلق بالبت في هذا البند من القانون الجنائي. ونبه عدد من السياسيين إلى عرقلة تحالف المصالح وتجريم الإثراء غير المشروع، نتيجة الاستفادة من الأموال عبر استغلال المناصب السياسية وتعدد المسؤوليات الإدارية داخل مؤسسات الدولة.

وشدد لزرق في تصريح لـ"العرب"، على أن هذه الممارسة توضح أن هناك البعض من السياسيين تدربوا على الفساد المقنع واكتسبوا مهارات خطيرة تقف حائلا أمام مواجهة الفساد، موضحة أن تشخيص مسار هذا الملف يوضح محدودية دور الحكومة والبرلمان في التصدي لظاهرة الفساد وقدرتها على رسم السياسات الناجعة.

وكان مكتب لجنة العدل والتشريع، بمجلس النواب، قد اتفق على تحديد تاريخ 4 سبتمبر كآخر أجل لوضع التعديلات، على ألا يتم التأجيل مرة أخرى، بعد أربع مرات متتالية. وكشفت مصادر مطلعة من لجنة العدل والتشريع لـ"العرب"، أن طلبات

وربط رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، ترسيخ الخيار الديمقراطي بالذهاب بعيدا في مجال مكافحة الفساد كاتولوجية، عبر تنزيل صامم للدستور وتأسيس مسار إصلاحية يتجاوز حدود المناورة السياسية، للحد من هذه الظاهرة التي تبقى نقطة سوداء في تجربة تكريس الخيار الديمقراطي.

واعتقد أستاذ العلوم السياسية "أن تجريم الإثراء بلا سبب يجسد ركيزة هامة من ركائز استراتيجيات مكافحة الفساد بالمغرب". وينص مشروع القانون الذي أحالته الحكومة على البرلمان في 2016 قصد مناقشته ثم تبنيه، على فرض غرامات تتراوح بين 100 ألف و1 مليون درهم (نحو 10 آلاف إلى 100 ألف دولار) في حق أي شخص "تثبت زيادة كبيرة وغير مبررة لذمته المالية أو ذمة أولاده"، بعد توليه المهمة أو وظيفة عمومية.

وحسب الصيغة الحكومية في حالة الحكم بالإدانة يجب الحكم بمصادرة الأموال غير المبررة طبقا للفصل 42 من هذا القانون، والتصريح بعدم الأهلية لمزاولة جميع الوظائف أو المهام العمومية طبقا للفصل 86.

ويرفض عدد من أحزاب الأغلبية الحكومية هذه الصيغة من مشروع

ليس فقط التراكم في الماضي بل وكل ما يمكن أن يحصل عليه في المستقبل. ويرى مراقبون أن قيادات من أحزاب كثيرة تتخوف من مساعلتها حول طريقة تدبير ميزانيات تسيير الجماعات المحلية، خصوصا بعد قيام مصالح حكومية بالبحث في صكوك تقدمت بها بعض الهيئات ضد مجموعة من رؤساء الجماعات تتهمهم فيها بالإثراء غير المشروع.



مساع للتغطية على الفساد